لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية قوله ولا يلزم باب حاتم اي ولا يلزم
سببين به باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الاصلية معتبرة
بعد العلمية في احمر ان كانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة
فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة
وجوابه ان يقول لا نسلم ان صفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت في مثل
حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين
في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار
المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية ح في منع
الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم
واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر
فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على
احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر
صرف انما يكون كلية على راي الاخفش لا على راي سيبويه قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر
اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان
اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيثية انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال
قوم

فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني
اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فاذا دخله الكسر وقال
قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين فيه بل انما دخله الكسر فيه لان الكسر انما حذف
تبعا للتنوين وحال اللام او الاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان
بقي العلتان حال التنكير كان غير منصرف كمساجد وحمراء وحبلى وسكران صيغة ايضا
عملا بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وعمر
وهذا اقرب الى الحق من المذهبين اه قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم
الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع
لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف
اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية
لا لافرادها كالتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله فمنه
الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل
في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو ما اسند اليه الفعل اي آخره وانما
قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل
اسم اسند الفعل اليه ليدخل الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا

Copyright © King Saud University